الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية، وتداعياته على السير التنافسي للأسواق الوطنية

مذكرة مرجعية متعلقة باتخاذ المبادرة من طرف مجلس المنافسة لإدلاء برأي في الموضوع المشار اليه اعلاه، طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة

أولا: سياق اتخاد المبادرة لإبداء الرأي وأهدافها ونطاقها

1. السياق العام لمبادرة الرأي

شهدت أسعار الاصناف الرئيسية للمنتجات الاساسية، المعروفة باسم "السلع"[1]، منذ الربع الثاني من سنة 2020، الذي تزامن مع الشروع في تخفيف القيود الصحية، منحى تصاعديا تكرس طيلة السنة المنصرمة، وازدادت حدته خلال الربع الأول من السنة الحالية، حيث سجل ارتفاع أسعار بعض المنتجات مستويات قياسية.

وتعزى أسباب الارتفاع في أسعار المنتجات الاساسية، الى اختلال التوازن الكبير بين العرض والطلب في الأسواق المعنية، تحث تأثير الانتعاش السريع والمتزامن للطلب العالمي للبلدان المستوردة الرئيسية على الخصوص، من بينها الصين والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية. وبمقابل ذلك، لم يكن العرض في مستوى يمكنه من مواكبة الطلب بسبب ندرة المواد الأولية وتسجيل اختلالات في سلاسل القيمة لمجموعة من الصناعات، والتي تفاقمت بسبب اضطرابات النقل البحري.

بالإضافة إلى هذه الاختلالات، هناك العامل المالي المرتبط بالمضاربة، حيث توجهت صناديق الاستثمار إلى التموضع بشكل متزايد ضمن بورصات المواد الخام. كما أن وفرة السيولة في الأسواق المالية وأسعار الفائدة القريبة من 0 في المائة، ساهم في تسجيل هذه النسب.

وثمة عامل آخر يفسر أسباب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الاساسية، خاصة النفط والقمح هو عامل ذو طابع جيو-سياسي متعلق بتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية المندلعة من بداية السنة الجارية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن روسيا تعد أكبر مصدر للغاز وثاني أكبر مصدر للنفط الخام في العالم. كما أن صادرات روسيا وأكرانيا من القمح شكلت حوالي 35% من الصادرات العالمية لسنة 2020.

ومن تم، تعتبر الزيادات في الأسعار المشار إليها أعلاه نتيجة لتقلبات الأسعار[2] الشديدة مرتبطة أساسا بحالة الغموض المحيطة بظروف الانتعاش الاقتصادي العالمي، المسجل في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، و كذا التوترات الجيو-سياسية التي تعرفها أروبا على الخصوص.

ويشكل الارتداد الحاد في أسعار المواد الاولية، الذي سجل في شهر مارس الماضي والذي فاجئ جميع دول العالم، خير مثال على التقلبات السالفة الذكر، حيث بلغ سعر برميل خام برنت مثلا، الذي جرى تداوله بسعر 110 دولار في 3 مارس 2022، 130 دولار في الثامن من الشهر ذاته، قبل أن يتراجع عن سقف 100 دولار بحلول الثلاثاء 15 مارس، أي بتغيير يقدر بحوالي ناقص 23 في المائة بين هاذين التاريخين.

---

[1] يأتي مصطلح "السلع" من المصطلح الإنجليزي "سلعة" للإشارة إلى المواد الخام والمنتجات الأساسية (المعدنية، الزراعية ومنتجات الطاقة، إلخ). هذه المنتجات لا تختلف من مورد إلى مورد ومعروفة لدى المشترين. غالبًا ما تتناقض "السلع" مع "التخصصات".

[2] يمثل التقلب سرعة ارتفاع وانخفاض الأسعار. لا ينبغي الخلط بينه وبين التطور الذي هو منحى تغير السوق: صعودي أو هبوطي.

على الصعيد العالمي، سجلت أسعار المواد الأولية الطاقية كما هو مبين في الرسم البياني أدناه، زيادة بلغت 74 في المائة[3] تقريبا خلال الفترة الممتدة بين يناير 2021 ويناير 2022. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمعادن[4] بنسب بلغت، على التوالي، 14,5 و33 في المائة خلال نفس الفترة.

الرسم البياني 1: تطور مؤشر البنك الدولي لأسعار المنتجات الرئيسية

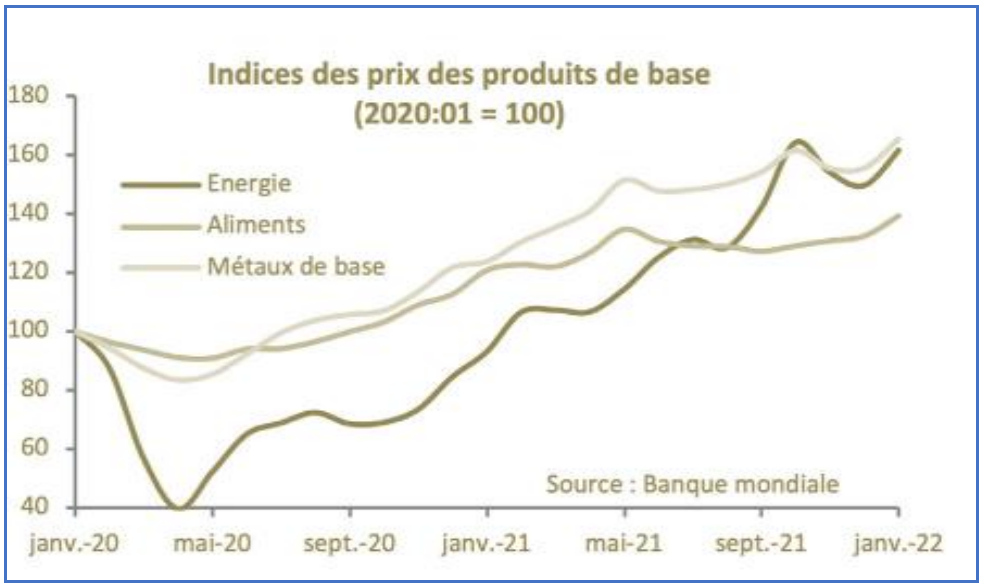

المصدر: مذكرة الظرفية الصادرة عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية استنادا إلى بيانات البنك الدولي

يتبين من خلال التحليل الأولي لتداعيات أسعار المواد الاولية على مستويات الأسعار لكبريات الأنظمة الاقتصادية العالمية، أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، سجل ارتفاعا بنسبة 7,9 في المائة[5] خلال الفترة الممتدة بين فبراير 2021 و2022.

ويعزى هذا التطور إلى الزيادة المسجلة على مستوى أسعار المواد الغذائية بنسبة 9,7 في المائة، وهو ما يمثل أكبر زيادة سجلت خلال عام واحد منذ يوليوز 1981، فضلا عن الزيادة بنسبة 25,6 في المائة في مؤشر أسعار المواد الطاقية.

وفي منطقة اليورو، سجل مؤشر أسعار البيع للمستهلك ارتفاعا بنسبة 5,9 في المائة[6] جراء ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 32 في المائة[7] وزيادة مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 4,2 في المائة[8] خلال الفترة الممتدة بين فبراير 2021 و2022.

كما ارتفع المؤشر ذاته في الجارة الشمالية إسبانيا بنسبة بلغت 7,6 في المائة في فبراير 2022 وقفز إلى 9,8 في المائة (أي ما يقارب 10%) في مارس الماضي، وهي أكبر زيادة يسجلها هذا البلد منذ سنة 1985.

---

[3] مذكرة الظرفية لشهر فبراير الصادرة عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية.

[4] الموقع الإلكتروني: https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

[5] "Bureau of Labor Statistics" مكتب إحصاءات العمل (وكالة حكومية أمريكية).

[6] " EUROSTAT " مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي.

[7] مكتب " EUROSTAT" مكرر

[8] مكتب " EUROSTAT" مكرر

على الصعيد الوطني، لا يشكل المغرب استثناء بالنسبة للوضع المذكور أعلاه، لكون أسواقه تنشط في بيئة تتسم بالتحرير الكلي لأسعار جل المواد والسلع المعنية بهذه الزيادة، وذلك بحكم أن جزء كبير من هذه المواد يتم استيرادها من الخارج، خاصة منتجات الطاقة والحبوب. حيث أن المغرب يستورد حوالي 90 في المائة من حاجياته الطاقية وما يناهز النصف من الحبوب. وبالتالي، فمن المتوقع أن تتأثر أسواقه جراء تغير الأسعار في السوق العالمة.

ووفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك[9] زيادة بنسبة 3,6 في المائة في فبراير من السنة الحالية، وهو أعلى مستوى يسجل من بضع سنوات حيث تأرجح هذا المعدل ما بين 0,2 في المائة في 2018 و1,4 في المائة في 2021.

الرسم البياني 2: تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 وفبراير 2022

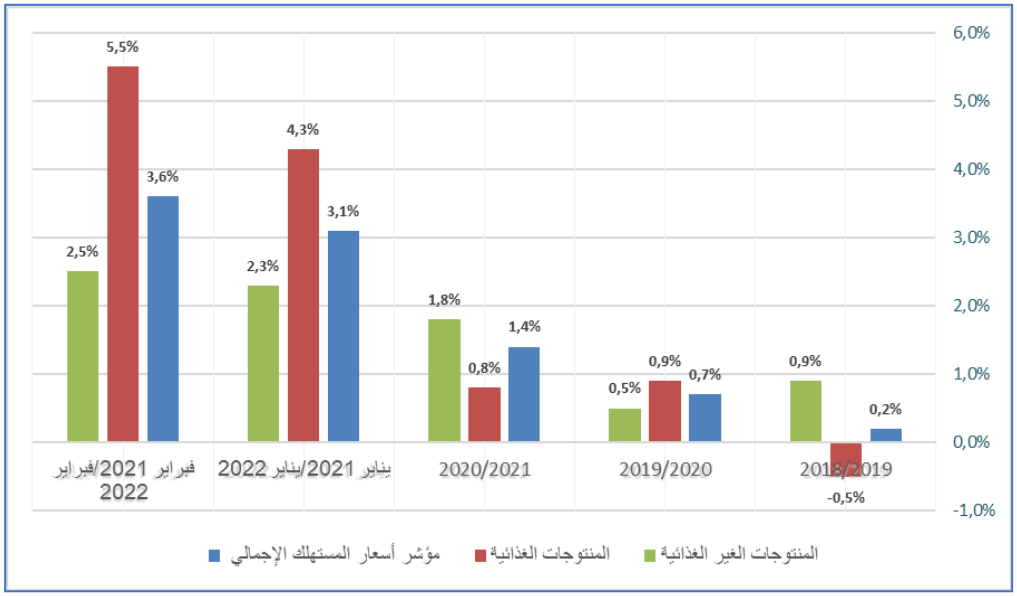

المصدر: اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وفي هذا السياق المتسم بالارتفاع الكبير في أسعار البيع للمستهلكين في الأسواق الوطنية، والذي قد يخل بسيرها التنافسي، يأتي اتخاذ المبادرة من طرف مجلس المنافسة لإدلاء الرأي في الموضوع.

2. أهداف اتخاذ مبادرة إدلاء الرأي

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات الاقتصادية التجريبية التي تم اجراءها حول هذا الموضوع، ولا سيما التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، أظهرت أن فترات الأزمات على غرار الأزمة التي نعيشها حاليا، توفر بيئة خصبة لاحتمال ارتكاب الممارسات المنافية لقواعد المنافسة في أسواق المنتجات الرئيسية، إذ قد يلجا بعض الفاعليين الاقتصاديين إلى استغلال هذا الوضع والزيادة في هوامش الربح الخاصة بهم لأجل مضاعفة أرباحهم.

[9] يهدف الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك إلى قياس التطور النسبي لأثمان بيع المواد الاستهلاكية بالتقسيط في الزمان والمكان لمختلف المواد المكونة للسلة المرجعية التي تستهلكها الأسر.

وأخذا بعين الاعتبار السياق الاقتصادي الحالي، المتسم بزيادة شبه عامة في أسعار البيع للمستهلكين المتعلقة بجميع المنتجات الرئيسية. كان لزاما الجواب على السؤال التالي: هل تتعلق الأسعار المسجلة في السوق الوطنية، بعوامل خارجية مرتبطة بارتفاع أسعار الموارد الأولية المستوردة؟ أم تعزى إلى عناصر غير مشروعة ومرتبطة بممارسات محظورة بموجب القانون رقم 104.12، على غرار الاتفاقات والاستغلال التعسفي لوضع مهيمن؟

ويهدف مجلس المنافسة، في إطار سعيه للإجابة على هذا السؤال، إلى تقديم عناصر إجابة بهدف فهم الأسباب الكامنة وراء التقلبات الأخيرة في أسعار البيع على الصعيد الوطني، وتقييم انعكاساتها على الأسواق الوطنية، واقتراح التوصيات الكفيلة بتحسين السير التنافسي للأسواق المذكورة.

3. مجال موضوع اتخاذ الرأي

يرتكز موضوع الرأي على ثلاثة محاور وهي: المحور الأول يتعلق بتحليل عميق للتطور الأخير للأسعار على الصعيد الدولي. ويتطرق المحور الثاني إلى الأسباب الرئيسية المفسرة لهذا المنحى التصاعدي، فيما يعرج المحور الثالث على تحليل تداعياتها على أسعار البيع للمستهلكين على الصعيد الوطني، لاسيما فيما يتعلق بتقييم مستوى الترابط بين هاذين المتغيرين: تطور أسعار البيع على المستوى العالمي بأسعار البيع على الصعيد الوطني.

ثانيا: منهجية ومعايير اختيار المواد المعنية بالرأي

تستند المبادئ العامة، التي قادت إلى اختيار المنتجات والقطاعات المعنية بالرأي، إلى ثلاثة عناصر. يرتبط العنصر الأول بطبيعة المنتجات (منتوج أساسي أو غير أساسي). ويقترن العنصر الثاني بمدى تبعيتها للأسواق العالمية (منتوج مصنع محليا أم مستورد)، بينما يتعلق العنصر الثالث بمستويات الزيادات في أسعار بيعها المسجلة في السوق المحلية (زيادات كبير للغاية).

فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التحليل سيهم فترتين زمنيتين منفصلتين: فترة أولى أوسع تغطي التطور السنوي للسنوات الأربع الأخيرة (2018-2021)، وفترة ثانية تركز على الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الحالية، حيث سجلت خلالها تقلبات كبيرة في أسعار البيع للمستهلكين في السوق الوطنية.

وترجع أسباب اختيار سنة 2018 إلى الرغبة في تقييم تطور الأسعار مقارنة بفترة مرجعية قبل اندلاع الأزمة الصحية.

وتوضح الرسوم البيانية، المشار إليها بعده، تطور أسعار بعض المنتجات المستوردة للطن خلال الفترتين المقترحتين:

الرسم البياني 3: تطور أسعار الواردات للطن لبعض المنتجات الغذائية (2018 - يناير 2022).

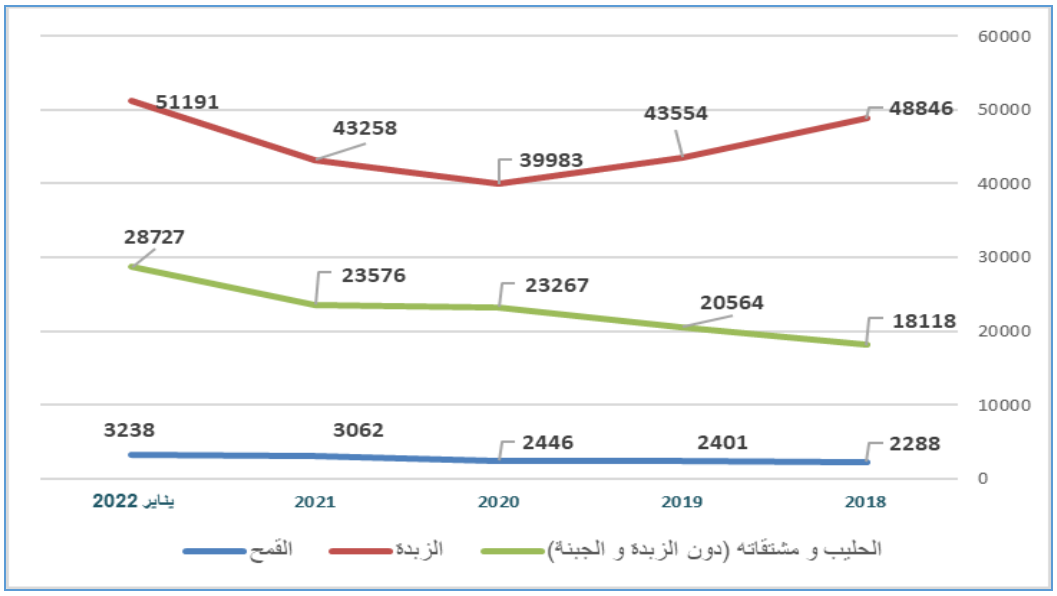

المصدر: اعتمادا على بيانات مكتب الصرف

يتبين من الرسم البياني أعلاه أن سعر القمح المستورد سجل منحى تصاعديا خلال السنوات الأربع الأخيرة، إذ انتقل من 2288 درهم للطن في 2018 إلى 3062 درهم للطن في 2021، بزيادة بلغت 33,8 في المائة. وظهرت هذه الزيادة جليا في يناير من السنة الحالية، إذ وصل سعر الطن إلى 3238 درهم للطن مقابل 2670 درهم للطن في يناير 2021، بنسبة بلغت 21,2 في المائة.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن واردات المغرب من القمح تتغير حسب مستوى الإنتاج الوطني. ويتم تأمين إمدادات المغرب من هذه المادة بنسب متكافئة موزعة ما بين الإنتاج الوطني والواردات[10].

وعلاقة بالقطاني، سيتناول التحليل مادة العدس التي يستوردها المغرب بكميات كبيرة، تصل إلى حوالي 60 في المائة من حاجياته[11]. أما بالنسبة للقطاني الأخرى، كمادة الحمص[12] والفاصولياء ، فيتوفر المغرب على إنتاج محلي هام يمكنه من تأمين معظم حاجياته من هذه المنتجات[13].

وفيما يخص مادة الزبدة، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 30 في المائة من الاحتياجات الوطنية منها يتم تلبيتها بواسطة الإنتاج الوطني، فيما يجري استيراد الباقي[14]. وقد شهد سعر استيراد هذه المادة، بدوره، ارتفاعا حيث انتقل من 39.983 درهما للطن في 2021 إلى 43.258 درهما للطن في 2022،

[10] المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

[11] المكتب مكرر

[12] يضمن الإنتاج المحلي للحمص ما يقرب من 90٪ من الاحتياجات الوطنية

[13] بسبب عدم توفر المعطيات، لم يكن من الممكن عرض تطور واردات هذا المنتج

[14] تقرير تجميعي عن الزراعة في المغرب، رشيد حربوز

بزيادة ناهزت 8,2 في المائة. كما ازداد هذا السعر بنسبة بلغت 37 في المائة في يناير من السنة الحالية، مقارنة مما سجل في الشهر ذاته من السنة المنصرمة.

الرسم البياني 4: تطور أسعار الواردات للطن لبعض منتجات الصلب (2018 - يناير 2022).

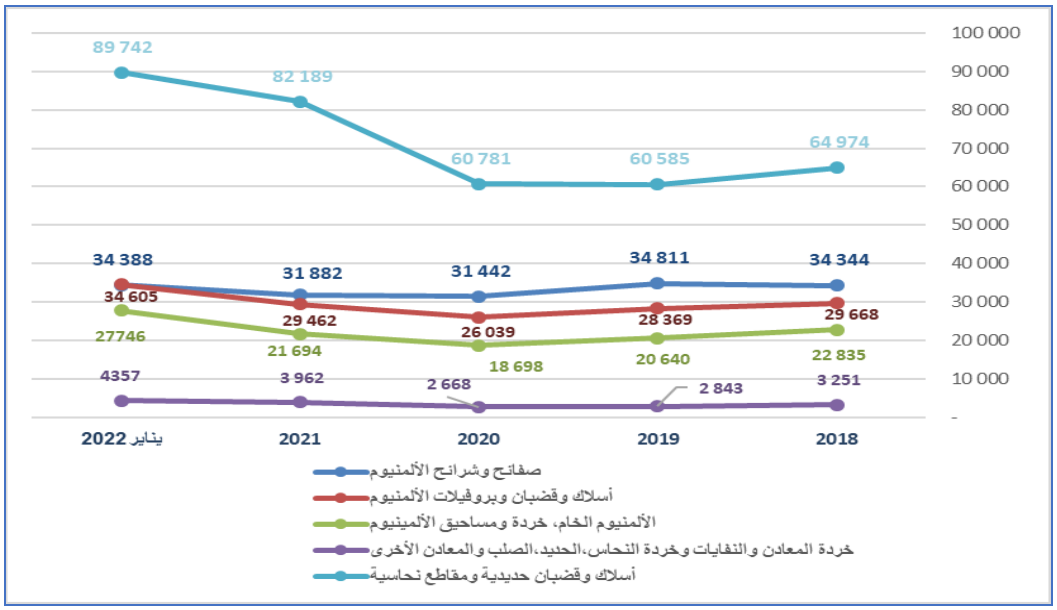

المصدر: اعتمادا على بيانات مكتب الصرف

يعاني قطاع الحديد والصلب من مشكل في تأمين الإمدادات بالمواد الأولية كالخردة والكتل الحديدية، حيث تغطي الإمدادات المحلية حوالي 30 إلى 40 في المائة من حاجيات القطاع، ويتم استيراد 60 إلى 70 في المائة من الإمدادات المتبقية.

أما بالنسبة للأسلاك والقضبان الحديدية والمقاطع النحاسية، فقد ارتفع سعر الطن بشكل كبير، حيث انتقل من 60781 درهم للطن في 2020 إلى 82189 درهم للطن في 2021، بزيادة بلغت 35,2 %. وظهرت هذه الزيادة أكثر جلاء في يناير 2022 إذ ارتفع سعر الطن بـ 89.752 درهم مقابل 71.951 درهم للطن في يناير من السنة المنصرمة، بنسبة ازدادت بـ 24,7 في المائة.

وفيما يخص مواد البناء، بلغ حجم استهلاك المغرب، برسم 2019، حوالي 1,2 مليون طن من قضبان حديد التسليح و250 ألف إلى 400 ألف طن من الأسلاك الخاصة بالبناء والأشغال العمومية والصناعة. كما استورد المغرب، خلال نفس السنة، ما يناهز 295 ألف طن من هاتين المادتين[15].

وتشكل قضبان حديد التسليح إحدى مواد البناء الرئيسية التي سجلت زيادة ملحوظة طيلة الأشهر الأخيرة، إذ يرتبط هذا الأخير بأسعار المواد الأولية للخردة. وقد ارتفع ثمن هذه الأخيرة من 2668 درهما للطن في 2020 إلى 3962 درهما للطن في 2021، بزيادة بلغت أزيد من 48 في المائة. وفي يناير من السنة الحالية، ارتفع السعر بحوالي 36,6 في المائة مقارنة بما سجل في يناير من السنة المنصرمة.

15 بلاغ المدير العام لجمعية عمال الصلب المغربية https://www.leboursier.ma/sonasid-les-performances-et-perspectives-du-groupe-decryptees-par-ismail-akalay.html

الرسم البياني 5: تطور أسعار الواردات للطن من الغازوال والفيول 2018 - يناير 2022.

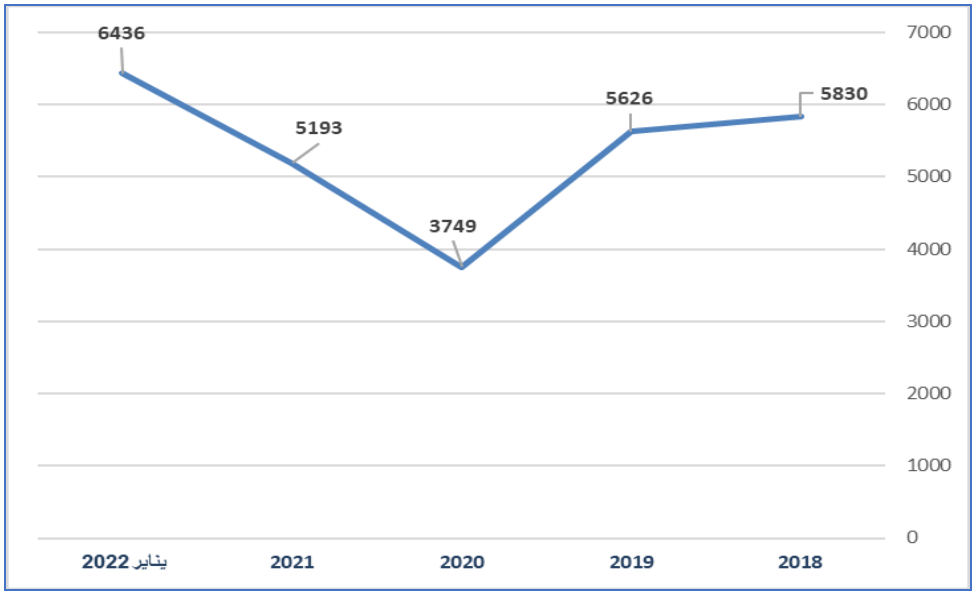

المصدر: اعتمادا على بيانات مكتب الصرف

وبالنسبة للمواد الطاقية، يعتمد المغرب كليا على الواردات في مجال الغازوال والفيول. ويتعلق الأمر بالمنتجات التي سجلت أعلى الزيادات في الأسعار، إذ بلغت 5193 درهم للطن في 2021، بزيادة ناهزت 38,5 في المائة على أساس سنوي. بدت هذه الزيادة أكثر جلاء في يناير من السنة الحالية حين تجاوزت نسبة 60 في المائة.

على ضوء ما سبق، تم اختيار 13 مادة تنتمي إلى ثلاث مجموعات رئيسية من المواد الأساسية لتشكل موضوع الرأي.

الجدول 1: قائمة المنتجات المعنية بالمبادرة الحالية

مواد البناء	مواد طاقية	مواد غذائية
الخردة المعدنية ← قضبان حديد التسليح	الغازوال	القمح الصلب ← فئات مختلفة من دقيق القمح اللين
الزجاج	البنزين	الأسمدة النيتروجينية
الألومنيوم	الفيول	الزبدة
النحاس	الفحم	العدس
		الحليب المجفف